30 September 2010
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

تركمانستان

- ١ - يشكل دستور تركمانستان وقانونها الجنائي وقانونها لمكافحة الإرهاب وقوانينها ولوائحها الوطنية الأخرى، بالإضافة إلى الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها تركمانستان الأساس القانوني الذي تستند إليه جهودها لمكافحة الإرهاب.
- ٢ - وتركمانستان طرف في ١٤ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب. وهي أيضا طرف في الصكوك ذات الصلة بالجريمة المنظمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣)، فضلا عن الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن المساعدة القانونية في المسائل الجنائية.
- ٣ - ويتحمل الأشخاص الضالعون في الأنشطة الإرهابية التبعة الجنائية المنصوص عليها في القانون الجنائي. ويصنف القانون الجنائي ضمن الأفعال الإرهابية جرائم منها أخذ الرهائن، والتخريب، ومحاولة اغتيال رئيس تركمانستان، والإرهاب، وتقديم معلومات كاذبة عمدا عن عمل إرهابي، وتنظيم جماعة مسلحة غير قانونية أو المشاركة فيها، واختطاف الطائرات أو السفن أو القطارات أو الاستيلاء عليها.



٤ - وبالإضافة إلى ذلك ينص القانون الجنائي على التبعة الجنائية عن نقل مواد تكسينية أو سامة أو مشعة أو متفجرة، أو أسلحة أو أجهزة متفجرة، أو أسلحة نارية أو ذخائر، أو أسلحة كيميائية أو نووية بيولوجية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو مواد أو معدات يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل، عبر الحدود الجمركية لتركمانستان، إذا كانت قد وُضعت لوائح خاصة لتنظيم نقل هذه المواد عبر الحدود، كما ينص على التبعة الجنائية عن صنع الأسلحة النارية أو مكوناتها أو الذخائر أو المواد أو الأجهزة المتفجرة أو اقتنائها أو بيعها أو حيازتها أو نقلها أو إرسالها أو حملها أو سرقتها أو الحصول عليها عن طريق الابتزاز.

٥ - وينص القانون الجنائي أيضا على التبعة الجنائية عن تنظيم جماعة مسلحة غير قانونية أو المشاركة فيها، أو ارتكاب أعمال اللصوصية أو تنظيم جماعة إجرامية أو المشاركة فيها.

٦ - وفي ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ اعتمد قانون مكافحة الإرهاب من أجل حماية الأفراد والمجتمع والدولة من الإرهاب ومنع وكشف وقمع النشاط الإرهابي وتخفيف عواقبه، وكذلك لتحديد وإزالة الأسباب والظروف التي تؤدي إلى نشوء النشاط الإرهابي. ويشكل هذا القانون الأساس القانوني والتنظيمي لجهود منع ومكافحة الإرهاب في تركمانستان، كما ينص على إجراءات العمل والتعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات بغض النظر عن تبعيتها، وكذلك الجمعيات الأهلية، من أجل مكافحة الإرهاب. ويجدد القانون أيضا حقوق المواطن وواجباته والضمانات المتعلقة بجهود مكافحة الإرهاب.

٧ - وينص قانون مكافحة الإرهاب (٢٠٠٣) وقانون المصارف التجارية والأنشطة المصرفية (١٩٩٣) على أن تركمانستان ستعمل، وفقا لقوانينها الوطنية وقواعد القانون الدولي، على منع وقمع تمويل النشاط الإرهابي، وستقوم فورا بتجميد الأموال وغيرها من الأصول المالية والأسهم والموارد الاقتصادية والأصول المادية التابعة للأشخاص الذين يرتكبون أو يحاولون ارتكاب أعمال إرهابية أو يساعدون على ارتكابها، أو التابعة للمنظمات التي يملكونها أو يسيطرون عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك الأصول والأسهم والموارد الاقتصادية الخاصة بأشخاص أو منظمات تعمل نيابة عن هؤلاء الأشخاص والمنظمات أو بناء على تعليماتهم، بما في ذلك الأموال التي يتم تلقيها أو تحصيلها باستخدام ممتلكات يملكها أو يسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص أو المنظمات المرتبطة بهم.

- ٨ - وقد صُمم قانون مكافحة غسل عائدات النشاط الإرهابي وتمويل الإرهاب (٢٠٠٩) لحماية حقوق المواطنين ومصالحهم القانونية وحماية المجتمع والدولة، فضلاً عن كفالة سلامة النظام المالي لتركمانستان من التجاوزات الإجرامية.
- ٩ - وعملاً بالنظام الأساسي لهيئة الرقابة المالية، الذي اعتمد بموجب المرسوم رقم ١٠٧٩٨ الصادر عن رئيس الجمهورية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أنشئت في وزارة المالية هيئة الرقابة المالية (الوكالة الحكومية المخولة بمكافحة غسل عائدات الجريمة).
- ١٠ - ويضطلع رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء بالقيادة العامة لجهود مكافحة الإرهاب، ويخصصون القوات والمرافق والموارد اللازمة لذلك. وتتولى لجنة الدولة لمكافحة الإرهاب المسؤولية عن تنسيق الأنشطة وكفالة التعاون بين الوكالات الحكومية المشاركة في مكافحة الإرهاب.
- ١١ - ولم يُكشف في تركمانستان في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٠ عن أية منظمة أو أفراد من ذوي الصلة بالنشاط الإرهابي أو بتمويل الإرهاب، كما لم ترد أية تقارير عن ارتكاب جرائم إرهابية أو نقل أموال ذات صلة بتمويل الإرهاب عبر النظام المصرفي لتركمانستان.